

قرار أميري رقم (٤٠) لسنة ٢٠١٥ بتشكيل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

أمير دولة قطر ،

نحن تميم بن حمد آل ثاني

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى المرسوم بقانون رقم (١٧) لسنة ٢٠١٠ بتنظيم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ،
المعدل بالقانون رقم (١٢) لسنة ٢٠١٥ ،

قررنا ما يلي :

مادة (١)

تُشكل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على النحو التالي :

- ١- الدكتور/ علي سعيد صميخ المري . ممثل عن المجتمع المدني .
- ٢- الدكتور/ يوسف محمد عبيدان فخرو . ممثل عن المجتمع المدني .
- ٣- الدكتور/ محمد سيف الكواري . ممثل عن المجتمع المدني .
- ٤- الدكتورة/ أسماء عبدالله محمد العطية . ممثل عن المجتمع المدني .
- ٥- السيد/ فواز بخيت الجتال . ممثل عن المجتمع المدني .
- ٦- الدكتور/ عبدالعزيز عبدالقادر المغيصيب . ممثل عن المجتمع المدني .
- ٧- السيدة/ آمال عبداللطيف المناعي . ممثل عن المجتمع المدني .
- ٨- السيد/ عبدالرحمن محمد فيصل السويدي . ممثل عن المجتمع المدني .
- ٩- السيدة/ مريم عبدالله علي العطية . ممثل عن المجتمع المدني .
- ١٠- الشيخ/ خالد بن جاسم آل ثاني . ممثل عن وزارة الخارجية .
- ١١- السيد/ عبدالله صقر المهندي . ممثل عن وزارة الداخلية .
- ١٢- السيد/ محمد حسن العبيدلي . ممثل عن وزارة العدل .

١٣ - السيد/ صالح سعيد حمد الشاوي
ممثل عن وزارة العمل
والشؤون الاجتماعية .

وتختار اللجنة من بين أعضائها الممثلين للمجتمع المدني رئيساً ونائباً للرئيس .

مادة (٢)

تكون مدة عضوية اللجنة ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمدة أو مدد أخرى
مماثلة .

مادة (٣)

على جميع الجهات المختصة ، كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا القرار . ويُعمل به
من تاريخ صدوره . ويُنشر في الجريدة الرسمية .

تميم بن حمد آل ثاني

أمير دولة قطر

صدر في الديوان الأميري بتاريخ: ٢٦/١١/١٤٣٦هـ

الموافق: ١٠/٩/٢٠١٥م